أبو القاسم الحكيم وأبو النصر الدبوسي قال الصدر الشهيد وبه
نفتي م وما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من أشراط الساعة أي
علاماتها من خروج الدجال ودابة الأرض ويأجوج ومأجوج ونزول
عيسى عليه الصلاة والسلام من السماء وطلوع الشمس من مغربها فهو حق ش
لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق وقال حذيفة بن أسيد الغفاري
اطلع النبي صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نتذاكر فقال ما تذكرون
قلنا نذكر الساعة قال إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات
فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول
عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ويأجوج ومأجوج وثلاثة
خسوف خسف بالمغرب وخسف بالمشرق وخسف بجزيرة العرب وآخر
ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم والأحاديث الصحاح
في هذه الأشراط كثيرة جداً وقد رويت أحاديث وآثار في تفاصيلها
وكيفياتها فلتطلب من كتب التفسير والسير والتواريخ م
والمجتهد ش في العقليات والشرعيات الأصلية والفرعية م قد
يخطئ وقد يصيب ش وذهب بعض الأشاعرة والمعتزلة إلى أن كل مجتهد
في المسائل الشرعية الفرعية التي لا قاطع فيها مصيب وهذا الاختلاف
مبني على اختلافهم في أن لله تعالى في كل حادثة حكماً معيناً أم حكمه
في المسائل الاجتهادية ما أدى إليه رأي المجتهد وتحقيق هذا المقام
أن المسائل الاجتهادية إما أن لا يكون لله تعالى فيها حكم معين قبل اجتهاد
المجتهد أو يكون وإما أن لا يكون من الله تعالى عليه دليل أو يكون
وذلك الدليل إما قطعي أو ظني فذهب إلى كل احتمال جماعة والمختار أن
الحكم معين وعليه دليل ظني إن وجده المجتهد أصاب وإن فقده أخطأ
والمجتهد غير مكلف والمجتهد غير مكلف بإصابته لغموضه وخفائه
فلذلك كان المخطئ معذوراً بل مأجوراً فلا خفاء على هذا المذهب
في أن المخطئ ليس بآثم وإنما الخلاف في أنه مخطئ ابتداءً وانتهاءً أي بالنظر

الى

١٢

لانتفى بالمحدث الأول تعلقه وجوده بإيجاد حتى آخر ثم اعترضوا
بأن الصفات لو كانت واجبة لكانت باقية والبقاء معنى فيلزم
قيام المعنى بالمعنى فأجابوا بأن كل صفة فهي باقية ببقاء هو نفس
تلك الصفة وهذا الكلام في غاية الصعوبة فإن القول بتعدد
الواجب لذاته مناف للتوحيد والقول بإمكان الصفات ينافي
قولهم بأن كل ممكن فهو حادث فإن زعموا أنها قديمة بالزمان بمعنى
عدم المسبوقية بالعدم وهذا لا ينافي الحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج
إلى ذات الواجب فهو قول بما ذهب إليه الفلاسفة من انقسام
كل من القديم والحادث إلى الذاتي والزماني وفيه رفض لكثير
من القواعد وسيأتي لهذا زيادة تحقيق م الحي القادر العليم
السميع البصير الشائي المريد م لأن بديهة العقل جازمة بأن
محدث العالم على هذا النمط البديع والنظام المحكم مع ما يشتمل
عليه من الأفعال المتقنة والنقوش المستحسنة لا يكون بدون
هذه الصفات على أن أضدادها نقائص يجب تنزيه الله تعالى
عنها وأيضاً قد ورد الشرع بها وبعضها مما لا يتوقف ثبوت الشرع
عليه فيصح التمسك بالشرع فيها كالتوحيد بخلاف وجود الصانع
وكلامه ونحو ذلك مما يتوقف ثبوت الشرع عليه ليس بعرض

Copyright © King Saud University